أوراق إستراتيجية

2007/2/9

فرص إستقرار العراق: التحدي المقبل

(تقييم الإستخبارات الوطنية)

مكتب مدير الإستخبارات الوطنية

يعمل مدير الإستخبارات الوطنية بصفته رئيساً لدائرة الإستخبارات (IC)، كما أنه يوجه ويشرف على تنفيذ برنامج الإستخبارات الوطنية ويعمل كمستشار رئيسي أول للرئيس ولمجلس الأمن القومي ومجلس الأمن الوطني بما يتعلق بالمسائل الإستخباراتية.

إنّ مكتب مدير الإستخبارات الوطنية مسؤول عن:

- دمج الأبعاد المحلية والخارجية للإستخبارات الأميركية بحيث لا يكون هناك ثغرات في فهمنا لتهديدات أمننا الوطني.
- العمل على جعل تحليلنا الإستخباري أكثر عمقاً ودقة.
- الضمان بأن تولد المصادر الإستخباراتية قدرات مستقبلية وكذلك نتائج حالية.

مجلس الإستخبارات الوطنية

منذ تشكيله في العام 1973، عمل مجلس الإستخبارات الوطنية (NIC) كجسر بين دوائر الإستخبارات والشرطة، وكمصدر لخبرة حقيقية وجوهرية بالنسبة للقضايا الأمنية الوطنية الحاسمة الشديدة الأهمية، وكبؤرة لتعاون دائرة الإستخبارات. إنّ الهدف الأساسي لـ NIC هو توفير المعلومات الصريحة والحيادية الأفضل لصناع السياسة، أما وظائفه الأولية فهي:

- دعم مدير مكتب الإستخبارات (DNI) في دوره كمستشار إستخباراتي رئيسي أول للرئيس ولكبار صناع السياسة الآخرين.
- قيادة دائرة الإستخبارات لإنتاج تقييمات الإستخبارات الوطنية (NIEs) ونتاجات أخرى لـ NIC تخاطب الهواجس الأمنية الوطنية.
- توفير بؤرة لصناع السياسة، المقاتلين، وقيادات مجلس الشيوخ لتكليف دائرة الإستخبارات بمهمة تقديم الأجوبة على التساؤلات الهامة.
- محاولة الوصول الى خبراء غير حكوميين في القطاع الأكاديمي والخاص- وإستخدام تحليلات بديلة ووسائل تحليلية جديدة لتوسيع وتعميق رؤية دائرة الإستخبارات.

إنّ تقييمات الإستخبارات الوطنية NIE هي الأحكام المدونة الأكثر إعتماداً ووثوقاً بالنسبة لمدير الإستخبارات الوطنية (DNI) بما يتعلق بالقضايا الأمنية الوطنية، فهي تحوي الأحكام المنسقة لدائرة الإستخبارات بخصوص المسار المحتمل للأحداث المستقبلية.

تقييم الإستخبارات الوطنية وعملية صدور التقييم

إنّ تقييمات الإستخبارات الوطنية (NIE) هي أكثر الأحكام المدونة وثوقاً بالنسبة لدائرة الإستخبارات (IC) لجهة القضايا الأمنية الوطنية، وهي مصممة لمساعدة القادة العسكريين والمدنيين الأميركيين لتطوير سياسات لحماية المصالح الأمنية الوطنية الأميركية.

ويوفر تقييم NIE، عادة، المعلومات حول الحالة الحالية للأداء ومجال العمل، إلا أنها معلومات"تقييمية" بشكل أولي- ما يعني أنّ التقييم يضع أحكاماً حول المسار المحتمل للأحداث المستقبلية ويحدد التعقيدات بالنسبة للسياسة الأميركية. فتقييمات NIE مطلوبة بصورة مميزة من قِبَل كبار صناع السياسة المدنية والعسكرية، وقيادة مجلس الشيوخ. وفي بعض الأوقات، يبادر الى القيام بها مجلس الإستخبارات الوطني (NIC). وقبل أن يتم إعداد تقييم NIE، فإنّ فرع العمليات في الإستخبارات الوطنية ذات الصلة بالموضوع، مسؤولة عن إصدار ورقة خطة وتصور أو مصطلحات دلالة (لمقصد ما) TOR، ونشرها في كل الدائرة الإستخباراتية للتعليق.

وتوضح TOR الأسئلة التقييمية الأساسية، وتحدد مسؤوليات إعداد مسودة وتضع جدول الإعداد (للمسودة) والنشر. وعادة ما يتم تعيين محلل أو إثنين من دائرة الإستخبارات (IC) لإنتاج النص المبدئي ، ومن ثم يجتمع مجلس الإستخبارات الوطني (NIC) لمناقشة نقدية للمسودة قبل نشرها، وتقديمها لدائرة الإستخبارات الأوسع. ويلتقي ممثلون من وكالات ذات صلة بدائرة الإستخبارات (IC) لشحذ وتنسيق النص الكامل لـ NIE سطراً بسطر. فبالعمل مع وكالاتهم، يحدد الممثلون أيضاً مستوى الثقة لديهم لكل حكم أساسي. ويناقش ممثلو دائرة الإستخبارات (IC) نوعية المصادر مع جامعي المعلومات، ويقيم المكتب السري الوطني المصادر تقييماً كاملاً لضمان أن لا تكون المسودة محتوية على أية معلومات ملغاة أو مردودة أو تم التساؤل حولها بشكل جدي.

ويتم مراجعة تقييمات NIE من قِبَل هيئة الإستخبارات الوطنية (NIB) التي يترأسها مدير الإستخبارات الوطنية (DNI)، وهي مؤلّفة من رؤساء الوكالات ذات الصلة بدائرة المخابرات (IC). وما إن يتم إقرار هذه التقييمات من قِبَل NIB، حتى يتم إختصارها لتقديمها الى الرئيس وكبار صناع السياسة وتأخذ عملية إنتاج التقييمات (NIEs) بكاملها، عادة، عدة أشهر على الأقل.

وكان مجلس الإستخبارات الوطني (NIC) قد أخذ على عاتقه القيام بعدد من الخطوات لتطوير عملية التقييم NIE برعاية مدير الإستخبارات الوطنية (DNI). وهذه الخطوات هي بالتنسيق مع أهداف وتوصيات وضعتها تقارير SSCI ولجنة WMD (أسلحة الدمار الشامل)، وقانون الإصلاح الإستخباري ومنع الإرهاب. والجدير ذكره انه لدى الإستخبارات (IC) على مدى سنة ونصف:

- <u>إجراءات جديدة مبتكرة لدمج مراجعات رسمية لمصادر التقارير والأحكام التقنية.</u>

إنّ مدير السي آي إيه (DCIA) وكذلك مدير الإستخبارات البشرية الوطنية ومدراء وكالة الأمن القومي، NGA و وكالة استخبارات الدفاع، والسكرتير المساعد/ INR، مطلوب منهم الآن إحالة تقييمات رسمية، للبت فيها، والتي تضيء على قوة وضعف المصادر المستخدمة وعلى مصداقيتها الكاملة في تطوير الأحكام الشديدة الأهمية لتقييمات NIE.

- <u>تطبيق معايير أكثر دقة وصرامة.</u>

هناك كراس تم دمجه في كل تقييمات NIE، وهو يفسر ما نعنيه بمصطلحات مثل "نحكم"، وهذا يوضح الإختلاف بين أحكام مستويات الإحتمال والثقة. لقد قمنا بجهد مركز، ليس فقط للإضاءة على الإختلافات بين الوكالات، إنما لشرح أسباب إختلافات كهذه ولإستعراضها في الأحكام الأساسية.

<u>تقييم العراق: كيفية إنتاجه</u>

لقد جاء تقرير تقييم العراق، "فرص إستقرار العراق: طريق التحدي المقبل"، عقب عملية المعايير لإنتاج تقييمات الإستخبارات الوطنية (NIE)، بما في ذلك مراجعة كاملة للمصدر، تنسيق الدائرة الدقيق والشامل، وإستخدام التحليلات والمراجعات البديلة من قِبَل خبراء خارجيين. وبعد وقت قصير من تلقي طلب الهيئة التشريعية (لمجلسَيْ النواب والشيوخ)، نظّم مجلس الإستخبارات الوطني (NIC) ورشة عمل مع خبراء أكاديميين وكذلك حكوميين سابقين لدرس، بدقة وتفصيل، مصطلحات الدلالة (لمقصد ما) TOR للتقييم.

وقام كاتبو المسودات (للخطط أو التصاميم) بتأليف المسودة المبدئية المجموعة من عدة مصادر، لتتم مراجعتها من قِبَل NIC و DNI في كانون الأول. وقد تم إحالة المسودة المراجعة إلى محللي مجلس الإستخبارات (IC) للبت فيها مسبقاً

قبل لقاء التنسيق (لثلاثة أيام) في منتصف كانون الثاني. وقد راجع مسؤولو المكتب السري الوطني ووكالات أخرى لجمع المعلومات النص لأجل إستخدام المصدر الموثوق والصحيح. وكجزء من عملية التنسيق الطبيعية، كان لدى المحللين الفرصة لتسجيل "خلافات الرأي" ولتوفير تحليل بديل. وقد أُضيء على ردات فعل الخبراء الخارجيين الثلاثة، الذين قرؤوا النتيجة النهائية الموجودة في النص. وراجعت هيئة الإستخبارات الوطنية (NIB)، المؤلفة من رؤساء 16 وكالة لدائرة الإستخبارات والمرؤوسة من قِبَل DNI، وأيدت التقييم في 29 كانون الثاني. وكما هو الحال بتقييمات NIE، تم توزيع النص الى كبار مسؤولي الإدارة وأعضاء مجلس الشيوخ.

ما الذي نعنيه بقولنا: تفسير اللغة التقييمية

عندما نستخدم كلمات مثل "نحكم" أو "نقيم"- وهي تعابير نستخدمها في آن معاً- وكذلك "نقدر"، "من المحتمل" أو "يؤشر"، فإننا نحاول أن نوصل وننقل تقييماً أو حكماً تحليلياً. وإنّ هذه التقييمات، المبنيّة على معلومات ناقصة أو في بعض الأحيان على معلومات متجزئة، ليست تقييمات واقع، برهان أو معرفة. وبعض الآراء والأحكام التحليلية مبنية بشكل مباشر على أساس معلومات تم جمعها؛ أما بعض الأحكام الأخرى، فمبنيّة على أساس أحكام سابقة التي هي بمثابة أحجار بناء. وفي كل من هذين النموذجين للأحكام، لا نملك "دليلاً" يُظهر أمراً ما على أنه حقيقة أو أن هناك ما يربط، حتماً، مادتين أو مسألتين.

إنّ أحكام الإستخبارات التي تتصل بالإحتمال والأرجحية، يُقصد منها أن تعكس فهم الدائرة الإستخبارية لإمكانية تطور حدث ما أو حصوله. إنّ تحديد نسب عددية لأحكام كهذه قد يتضمن صرامة أكثر مما نقصد، ويقدم المخطط التالي فكرة قوية عن علاقة المصطلحات ببعضها البعض.

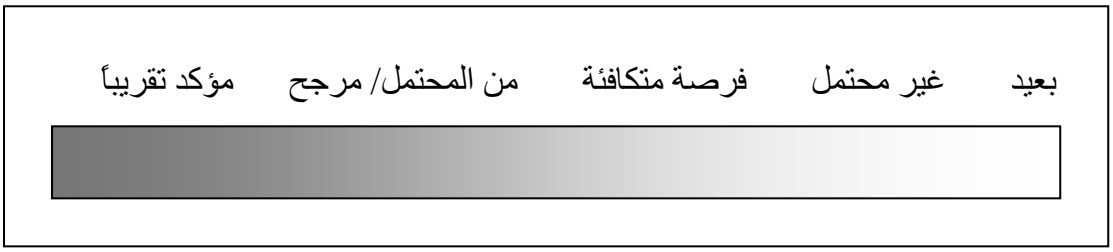

فنحن لا نقصد بإستخدام المصطلح "غير محتمل" لتضمين حدث ما بأنه لن يحصل، ونستخدم "من المحتمل" و "مرجح" لنشير الى أنه هناك أكثر من فرصة متكافئة لحدوث أمر ما. ونستخدم كلمات مثل "لا يمكننا صرف النظر"، "لا يمكننا إستثناء"، و "لا يمكننا إهمال" لنعكس حدثاً غير محتمل- أو حتى بعيد- والذي تكون نتائجه كبيرة بحيث تبرر ذكره.

إنّ كلمات مثل "ربما" و "أقترح" تستخدمان لعكس الأوضاع التي نحن عاجزين عن تقييم أرجحيتها عموماً، لأنّ المعلومات ذات الصلة غير موجودة، مبتورة أو مجزأة. بالإضافة الى إستخدام كلمات في حكم ما لنقل وإيصال درجات الأرجحية، فإننا أيضاً نرجع الى وصف مستويات الثقة "العالية"، "المتوسطة" أو "المنخفضة" المبنيّة على أساس مجال ونوعية المعلومات الداعمة لأحكامنا.

- "الثقة العالية" هي التي تشير عموماً الى أنّ أحكامنا مبنيّة على أساس معلومات عالية النوعية و/أو على طبيعة المسألة التي تجعل من الممكن إعطاء حكم ثابت ومتين.
- "الثقة المتوسطة" تعني عموماً أنّ المعلومات تُفسَر بطرق متنوعة، وبأنه لدينا رؤى بديلة أو أنّ المعلومات موثوق بها وصحيحة ومقبولة ظاهرياً، لكنها غير مؤكدة ومثبتة بدليل بشكل كافٍ يبرر مستوى أعلى من الثقة.
- "الثقة المنخفضة"، وتعني عموماً أنّ المعلومات شحيحة، مثيرة للشك والتساؤل أو مجزأة جداً بحيث يكون من الصعب صنع إستدلالات وإستنتاجات تحليلية صلبة، أو يكون لدينا هواجس أو مشاكل مهمة مع المصادر.

الأحكام الأساسية

إنّ الإستقطاب المتنامي للمجتمع العراقي، والضعف الثابت والمستمر للقوى الأمنية والدولة عموماً، والتجاء جميع الأفرقاء الجاهزين للعنف كلها تؤدي الى تزايد في حالات العنف المجتمعي والتمرد والتطرف السياسي. وإذا لم تعمل الجهود لقلب هذه الظروف وإظهار تقدّم يمكن أن يشكل أساساً للمقارنة خلال فترة إصدار هذا التقييم، في 12 الى 18

شهراً من الآن، فإننا نقدّر بأنّ الوضع الأمني الكامل سيستمر بالتدهور بمعدلات يمكن مقارنتها بالجزء الأخير من العام 2006.

وإذا ما كانت القوى الأمنية العراقية المعززة، الأكثر ولاءً للحكومة والمدعومة من قوات الإئتلاف، قادرة على تخفيض مستويات العنف وترسيخ مستوى أمني أكثر فعالية لشعب العراق، فإنّ القادة العراقيين قد يكون لديهم الفرصة لبدء عملية تسوية سياسية ضرورية للإستقرار على المدى الطويل وللتقدم السياسي والإنتعاش الإقتصادي.

- ومع ذلك، وحتى لو تضاءل العنف، فإنّ القادة العراقيين، وبسبب الموقف الحالي -الفائز يظفر بكل شيء- والعداوات الطائفية الصريحة والشديدة التي تفسد المشهد السياسي، سيكونوا مضغوطين بشدة لإنجاز تسوية سياسية ثابتة في الإطار الزمني لهذا التقييم.
- إنّ التحديات التي تواجه العراقيين مروعة، فهناك عوامل متعددة تقود المسار الحالي للتطور السياسي والأمني للبلاد.
- إنّ عقوداً من الخضوع للهيمنة والتحكم السني السياسي والإجتماعي والإقتصادي جعل الشيعة قلقين بعمق من إمساك السنة بالسلطة. إنّ هذا الشعور بعدم الأمان يقود الشيعة الى فقدان الثقة بالجهود الأميركية لتسوية بين الفئات العراقية ويعزز عدم إستعدادهم للشراكة مع السنة حول قضايا متنوعة، تشمل تعديل هيكلية النظام الفيدرالي للعراق، كبح الميليشيات الشيعية، وطمأنة البعثيين.
- لا يزال عدد من العرب السنة غير مستعدين لقبول وضعهم كأقلية، ويعتقدون بأنّ الحكومة المركزية هي غير شرعية وغير كفوءة. كما أنهم مقتنعين بأنّ الهيمنة الشيعية ستزيد النفوذ الإيراني على العراق بطرق ستؤدي الى تآكل السمة العربية للدولة وتزيد من قمع السنة.
- إنّ غياب القادة الموحدين بين العرب السنة أو الشيعة القادرين على التحدث بإسم فريقهم أو فرض السيطرة والتحكم بجماعاتهم الطائفية، يحد من فرص التسوية. أما الأكراد، فلا يزالون مستعدين للمشاركة ببناء الدولة العراقية، إلا أنهم مترددين بتسليم أية مكتسبات بمسألة الحكم الذاتي التي كانوا قد قاموا بإنجازها.
- يتحرك الأكراد بشكل ممنهج ومنتظم لزيادة سيطرتهم على كركوك لضمان إلحاق كل المدينة أو معظمها، وكذلك المحافظة، بالحكومة الكردستانية بعد الإستفتاء العام المفوض دستورياً والمدرج زمنياً لكي يتم قبل 31 كانون الأول 2007. وتستمر المجموعات العربية في كركوك بالمقاومة بعنف لما تعتبره تعدياً كردياً تدريجياً على حقوق الغير.
- برغم التقدم الحقيقي، فإنّ القوى الأمنية العراقية- تحديداً الشرطة- ستكون مضغوطة بشدة في الأشهر 12-18 الآتية لجهة تنفيذ مسؤوليات أمنية بارزة وهامة، وتحديداً العمل بشكل مستقل وبنجاح، ضد الميليشيات الشيعية. فالإنقسامات الطائفية تعمل على تآكل إمكانية الإعتماد على وحدات عديدة، كما أن عدداً منها معوقة وغير قادرة على الحركة بسبب نقص التجهيزات والعاملين، كما أنّ عدداً من الوحدات العراقية كانت قد رفضت الخدمة خارج المناطق حيث تم تجنيدها.
- ويستمر المتطرفون- وأكثرهم وضوحاً " القاعدة في العراق"(الجماعة الجهادية السنية) وجيش المهدي المعارض الشيعي- بالعمل كمسرعين مؤثرين و فاعلين لما أصبح لاحقاً حرباً طائفية داخلية، قادرة على دعم نفسها بشكل مستقل، بين الشيعة والسنة.
- يشير التهجير البارز للسكان، داخل العراق وإنتقال العراقيين الى البلدان المجاورة، قساوة الإنقسامات الإثنية- الطائفية للعراق، كما أنه يسبب تناقص الطبقات الإحترافية والمقاولة، ويعمل على تأزيم قدرات البلدان التي حلوا فيها. وتقدر الأمم المتّحدة بأن هناك أكثر من مليون عراقي الآن في سوريا والأردن.
- وتحكم دائرة الإستخبارات (IC) بأنّ مصطلح "الحرب الأهلية" لا ينطبق بشكل مناسب على تعقيدات الصراع في العراق، الذي يشمل عنفاً شيعياً- شيعياً ممتداً وهجمات التمرد السني، وكذلك القاعدة، على قوى الإئتلاف والعنف المنتشر ذي الدافع الإجرامي. ومع ذلك، فإنّ مصطلح "الحرب الإرهابية" يصف بدقة العناصر الأساسية للصراع العراقي، بما في ذلك التشدد اللا أخلاقي بالهويات الذاتية العرقية- الطائفية، التحول الغامر في سمة العنف، التعبئة الإثنية- الطائفية، وتهجير الأهالي.

إنّ قدرات الإئتلاف- بما في ذلك مستوى القوة، الموارد والعمليات- لا تزال عنصر إستقرار أساسي في العراق. إذا ما تم سحب قوات التحالف بسرعة خلال الفترة الزمنية لصدور هذا التقييم، فإننا نحكم بأنّ هذا الأمر سيؤدي،

بالتأكيد تقريباً، الى زيادة في مستوى ونطاق الصراع الطائفي في العراق، ويكثف المقاومة السنية ضد الحكومة العراقية، ويكون له نتائج عكسية بالنسبة للتسوية الوطنية.

- إذا ما حصل إنسحاب سريع كهذا، فإننا نحكم بأنه من غير المرجح أن تستمر القوى الأمنية العراقية كمؤسسة وطنية لا طائفية. فالدول المجاورة- المدعوة من قِبَل فئات عراقية أو بشكل أحادي- قد تتدخل علناً في الصراع؛ سقوط عدد ضخم من الضحايا المدنيين وحصول تهجير قسري للسكان قد يكون أمراً ممكناً؛ وقد تحاول جماعة "القاعدة في العراق" إستخدام أجزاء من البلاد- تحديداً في محافظة الأنبار- للتخطيط لهجمات متزايدة داخل وخارج العراق؛ كما أنّ العنف المتسارع والفوضى السياسية في العراق، الى جانب التحركات الكردية للسيطرة على كركوك وتعزيز الحكم الذاتي، قد يحث تركيا على إطلاق هجوم عسكري.

- إنّ عدداً من التطورات التي بالإمكان تحديدها "قد" تساعد على قلب التوجهات السلبية التي تقود المسار الحالي للعراق، وهذه التطورات تشمل:

1- تقبل سني أوسع للهيكلية السياسية الحالية وللفيدرالية للبدء بتخفيض أحد أكبر الأسباب لعدم إستقرار العراق.
2- إعترافات هامة من قِبَل الشيعة والأكراد لخلق المجال أمام السنة لتقبل الفيدرالية.
3- مقاربة من الأسفل الى الأعلى- التفويض، التدبير وحسن التصرف، والعمل بشكل مباشر أكثر مع جماعات المراقبة المجاورة، وتأسيس لجان شكاوى- للمساعدة في إصلاح وترميم العلاقات المتوترة بين الجماعات العشائرية والدينية التي تم تحريكها في حرب مجتمعية على مدى السنوات الثلاث الماضية.

قد يكون المفعّل الأساسي لهذه الخطوات قيادة عراقية أقوى، بإمكانها تعزيز الوقع الإيجابي لكل التطورات المذكورة آنفاً.

- إنّ جيران العراق يؤثرون، ويتأثرون، بالأحداث داخل العراق. إلا أنّه من غير المرجح أن يشكل تورط هؤلاء الفاعلين الخارجيين القوة المسيّرة الرئيسية للعنف أو لفرص الإستقرار بسبب سمة القوى المحرّكة الطائفية الداخلية للعراق القادرة على دعم ذاتها بشكل مستقل. ومع ذلك، فإنّ الدعم الإيراني القاتل لجماعات مختارة من الميليشيات الشيعية العراقية يكثف، بشكل واضح، الصراع في العراق. وتستمر سوريا بتوفير الملاذ الآمن لبعثيين عراقيين نازحين، كما تستمربإتخاذ إجراءات أقل من مناسبة لوقف تدفق المجاهدين الأجانب الى داخل العراق.
- وبالنسبة للأنظمة السنية الأساسية، فإن حرب الفئات المجتمعية الحادة والمتعاظمة، مكاسب الشيعة في العراق ودور إيران المؤكد، رفع المخاوف لجهة إستقرار وإضطراب إقليمي وساهم في حالة الإستقطاب المتزايد بين إيران وسوريا من جهة، وحكومات شرق أوسطية من جهة أخرى. إلا أنّ الأخصام الإقليميين التقليديين، وتعميق العنف الطائفي والإثني في العراق على مدى السنة الماضية، ومعاداة الأمركة الثابتة والمستمرة في المنطقة، والحكم المسبق (غير المنطقي) المعادي للشيعة بين الدول العربية، والمخاوف من أن تعتبر شعوب هذه الدول مشاركة حكوماتها بمثابة تخلي عن الطائفة الدينية السنية في العراق، قيّد إستعداد الدول العربية للمشاركة سياسياً وإقتصادياً مع حكومة شيعية في بغداد وقادها لدراسة دعم أحادي للجماعات السنية.
- تركيا لا تريد أن يتجزأ العراق، وهي مصممة على التخلص من الملاذ الآمن لحزب العمال الكردستاني- الجماعة الإرهابية الكردية التركية في شمال العراق.

- إنّ عدداً من الأحداث السياسية والأمنية الداخلية المثيرة، التي بالإمكان تحديدها، بما فيها أعمال القتل الطائفي الضخمة والمستمرة، إغتيال قادة دينيين وسياسيين كبار والإنشقاق السني الكامل عن الحكومة تحمل في طياتها إمكانية أن إهتزاز المحيط الأمني للعراق بشدة وعنف. وإذا ما حصلت هذه الأحداث (الأمنية)، فإنها قد تشعل زيادة مفاجئة في العنف الطائفي والمجتمعي وتحول مسار العراق من الإنحدار التدريجي الى التدهور السريع مع نتائج إنسانية، سياسية وأمنية مميتة. ويمكن عندها أن تظهر ثلاثة مسارات أمنية متوقعة:

1- فوضى تؤدي الى التقسيم. فمع التدهور السريع في قدرة الحكومة العراقية المركزية بالأداء وبالخدمات الأمنية وجوانب أخرى للسيادة، فإن الحكومة ستنهار. ويمكن للقتال المنتشر الناشئ أن ينتج تقسيماً "واقعياً"، بحيث يتقسم العراق الى ثلاثة أجزاء متخاصمة ومتعادية بشكل متبادل. إنّ إنهياراً بهذا المقدار والضخامة قد يولد عنفاً وحشياً لسنوات عديدة على الأقل، يبدأ من الإطار الزمني المحدد لهذا التقييم، قبل التوصل الى تسوية في دولة نهائية مستقرة جزئياً.

2- ظهور رجل شيعي قوي. فبدلاً من حكومة مركزية منحلة تنتج التقسيم، فإنّ الإنفجار الداخلي الأمني يمكن أن يقود الجماعة الأكثر قوة في العراق- الشيعة- الى تأكيد قوتها الكامنة والخفية.
3- التفتت الفوضوي للسلطة. إنّ ظهور نموذج مقسم و متفاوت للسيطرة المحلية قد يمثل الإحتمال الأكبر لعدم الإستقرار، ما يؤدي الى إمتزاج العنف الإثني الطائفي مع صدامات منهكة داخل الجماعات.